فهرس الجزء الثالث

الموضـــوع	الصفحة
تابع الباب السادس عشر **الأحكام الصادرة في عام ١٩٩٦**	
٨- الحكم بعدم دستورية ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون رقم ١٤٧ لسنة 1984 بفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة المعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦، من أن "يستحق على الجهات المسئولة مثل المبالغ المقررة فى حالة التخلف عن توريدها فى الموعد المحدد" (**قضية رقم** 33 **لسنة** 16 **قضائية**)	٣
٩- الحكم بعدم دستورية نص المادة ٢٣٦ من قانون التجارة فيما تضمنته من جواز أن يكون مأمور التفليسة عضواً بالمحكمة الابتدائية التى تفصل فى التظلم من الأوامر التى أصدرها بشأن التفليسة . (**قضية رقم** 34 **لسنة** 16 **قضائية**)	١٤
١٠- الحكم بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ٢١ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣. (**قضية رقم** 38 **لسنة** 17 **قضائية**)	٢١
١١- الحكم بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر، وذلك فيما نصت عليه من استمرار شركاء المستأجر الأصلى للعين التى كان يزاول فيها نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو مهنياً أو حرفياً، فى مباشرة ذات النشاط بها بعد تخلى هذا المستأجر عنها، وبسقوط فقرتها الثالثة فى مجال تطبيقها بالنسبة إلى هؤلاء الشركاء . (**قضية رقم** 4 **لسنة** 15 **قضائية**)	٢٨
١٢- الحكم بعدم دستورية نص المادة ٤٨ مكرراً من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها . (**قضية رقم** 49 **لسنة** 17 **قضائية**)	٣٧
١٣- الحكم بعدم دستورية المادة ١٨ مكررا ثالثا - المضافة بالقانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية - إلى المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية، وذلك فيما نصت عليه وتضمنته من :- أولا : إلزامها المطلق بتهيئة مسكن مناسب لصغاره من مطلقته وحاضنتهم ولو كان لهم مال حاضر يكفى لسكناهم، أو كان لحاضنتهم مسكن تقيم فيه، مؤجرا كان أم غير مؤجر. ثانيا : تقييدها حق المطلق - إذا كان مسكن الزوجية مؤجراً - بأن يكون إعداده مسكنا مناسبا لصغاره من مطلقته وحاضنتهم، واقعا خلال فتره زمنيه لايتعداها، نهايتها عدة مطلقته. (**قضية رقم** 5 **لسنة** 8 **قضائية**)	٤٥

الموضـــوع	الصفحة
١٤- الحكم أولا : بعدم قبول الدعوى بالنسبة إلى الطعن بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ فى شأن التفويض فى بعض الاختصاصات. ثانيا : برفض الطعن بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١٢٤ مكررا من قانون الجمارك الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣. ثالثا: بعدم دستورية الفقرة الثالثة من المادة 124 مكررا من قانون الجمارك الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣،وذلك فيما نصت عليه من أنه (ولايترتب على الصلح رد البضائع المضبوطة فى الجرائم المشار إليها، وإنما يجوز رد وسائل النقل والمواد التى استخدمت فى التهريب). (**قضية رقم** 6 **لسنة** 17 **قضائية**)	٥٨
١٥- الحكم بعدم دستورية نص المادة ٨٣ من قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة 1980 وبسقوط مواده ٨٤ و٨٥ و٨٦ و٨٧ المرتبطة بها. (**قضية رقم** 9 **لسنة** 17 **قضائية**)	٦٦
١٦- الحكم بعدم دستورية الفقرة الخامسة من المادة ٢١ من قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ من تحديد حد أقصى للمكافأة السنوية التي يتقاضاها أعضاء مجلس الإدارة المنتخبون. - يجب ضمان حق العمل في أن يكون منصفاً وانسانياً ومواتياً ولا يجوز التمييز بين العمال في مجال استخدامهم لإعتبار لا يتعلق بقيمة العمل أهم عناصر هذا الحق قاعدة الأجر المتكافئ للأعمال ذاتها. - عدم دستورية التمييز في الأجر بين أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين والمعينين. (**القضية رقم ٣٠ لسنة ١٦ ق. جلسة ١٩٩٦/٤/٦**)	٧٥
١٧- الحكم بعدم دستورية ما نصت عليه المادة الثانية من المادة ١٥٦ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ من عدم جواز وقف تنفيذ عقوبة الغرامة. سواء كانت العقوبة التي فرضها المشرع وبالنظر إلى أهدافها الإجتماعية غايتها تحقيق ردع خاص أم كانت تعبيراً عن مفهوم متطور للجزاء بإعتباره عقاباً منصفاً لأشخاص أتوا أفعالاً جرمها المشرع فإن تقديرها من خلال تقريرها يتعلق بعوامل موضوعية تتصل بالجريمة في ذاتها وبعناصر شخصية تعود إلى مرتكبها بما مؤداه قيام علاقة حتمية بين سلطة القاضي في تفريد العقوبة وتناسبها مع الجريمة وارتباطها معاً بمباشرة الوظيفة القضائية اتصالاً بجوهر خصائصها ولا يجوز بالتالي أن يقيد المشرع من نطاق الوظيفة عن طريق التدخل في مكوناتها.	٧٦

الموضـــوع	الصفحة
مشروعة العقوبة من زاوية دستورية مناطها أن يباشر كل قاضي سلطته في مجال التدرج بها وتجزئتها تقديراً لها في الحدود المقررة قانوناً فذلك وحده الطريق إلى معقوليتها وانسانيتها جبراً لآثار الجريمة من منظور موضوعي يتعلق بها وبمرتكبها. - لا يجوز للمشرع أن ينزع سلطة القاضي في تفريد العقوبة. **(القضية رقم ٣٧ لسنة ١٥ ق. دستورية جلسة ١٩٩٦/٨/٣)**	
الباب السابع عشر **الأحكام الصادرة في عام ١٩٩٧** ١- الحكم : أولا: بعدم دستورية ما تضمنه البند (هـ) من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين، من جواز الاستيلاء على أى عقار أو تكليف أى فرد بأى عمل لمدة غير محددة. ثانيا: بعدم دستورية مانصت عليه الفقرة الثانية من المادة ١٢ من قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٨٦ فى شأن القواعد المنظمة لتداول المواد البترولية، من حظر تغيير ملاك العقارات الكائنة بها محطات خدمة السيارات أو محال بيع المواد البترولية بكافة أنواعها، لنشاطها الأصلى بعد إنهاء أو إنتهاء عقود استئجارها، وكذلك تركهم لها دون مستغل يكفل استمرار العمل بها على الوجه المعتاد. **(قضية رقم** 108 **لسنة** 18 **قضائية)**	٧٧
٢- الحكم بعدم دستورية ما نصت عليه المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر من أن"" وفيما عدا هؤلاء من أقارب المستأجر نسبا حتى الدرجة الثالثة، يشترط لاستمرار عقد الإيجار، إقامتهم فى المسكن مدة سنة على الأقل سابقة على وفاة المستأجر أو تركه للعين أو مدة شغله للمسكن أيتهما أقل"". (**قضية رقم** 116 **لسنة** 18 **قضائية**)	٨٤
٣- الحكم بعدم دستورية ما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة ١٥٤ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦٦ من عدم جواز وقف تنفيذ عقوبة الغرامة **(قضية رقم** 130 **لسنة** 18 **قضائية)**	٩٢
٤- الحكم بعدم دستورية نص المادة ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش. (**قضية رقم** 133 **لسنة** 18 **قضائية**)	٩٦

الموضـــوع	الصفحة
٥- الحكم بعدم دستورية قرار وزير الزراعة واستصلاح الأراضى رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٩١ وذلك فيما نص عليه من أنه "" فى حالة سابقة انتفاع أحد الزوجين بأرض زراعية، فلايحق للطرف الآخر الانتفاع مرة أخرى "". (**قضية رقم** 144 **لسنة** 18 **قضائية**)	٩٩
٦- الحكم بعدم دستورية قرار وزير الزراعة واستصلاح الأراضى رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٩١ وذلك فيما نص عليه من أنه "" فى حالة سابقة انتفاع أحد الزوجين بأرض زراعية، فلايحق للطرف الآخر الانتفاع مرة أخرى "". (**قضية رقم** 144 **لسنة** 18 **قضائية**)	١٠٥
٧- الحكم بعدم دستورية قرار وزير الزراعة واستصلاح الأراضى رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٩١ وذلك فيما نص عليه من أنه "" فى حالة سابقة انتفاع أحد الزوجين بأرض زراعية، فلايحق للطرف الآخر الانتفاع مرة أخرى "". (**قضية رقم** 144 **لسنة** 18 **قضائية**)	١١١
٨- الحكم : أولا : بعدم دستورية نص المادة ٤٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة 1977فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر. ثانيا : بسقوط نص المادة ٤٥ من هذا القانون فى مجال تطبيقها بالنسبة إلى الأماكن التى تم تأجيرها مفروشا وفقا لنص المادة ٤٠ منه . (**قضية رقم** 149 **لسنة** 18 **قضائية**)	١١٧
٩- الحكم : أولا: بعدم دستورية المادة الأولى من قرار نائب رئيس مجلس الوزراء للإنتاج ووزير البترول رقم ٤٢ لسنة ١٩٨١وذلك فى مجال تطبيقها بالنسبة إلى شركات الاستثمار التى تباشر نشاطا فندقيا. ثانيا: بسقوط باقى نصوص هذا القرار فى هذا النطاق. (**قضية رقم** 17 **لسنة** 18 **قضائية**)	١٢٤
١٠- الحكم بعدم دستورية ما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة ٢٤ من قانون توجيه وتنظيم أعمال البناء رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦من عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة وبسقوط ما يتصل بهذا النص من أجزاء فقرتها الثالثة (**قضية رقم** 24 **لسنة** 18 **قضائية**)	١٣٢
١١- الحكم بعدم دستورية نص المادة ٣٤ مكررا (٢) من قرار وزير العدل رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ بتنظيم صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية المعدل بالقرار رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦، وذلك فيما نصت عليه من وقف صرف المبلغ الشهرى الإضافى إذا مارس العضو مهنة غير تجارية فى الداخل. (**قضية رقم** 29 **لسنة** 15 **قضائية**)	١٤١

الموضـــوع	الصفحة
١٢- الحكم بعدم دستورية ما نصت عليه المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر من أن """ وفيما عدا هؤلاء من أقارب المستأجر مصاهرة حتى الدرجة الثالثة، يشترط لاستمرار عقد الإيجار، إقامتهم فى المسكن مدة سنة على الأقل سابقة على وفاة المستأجر أو مدة شغله للمسكن أيتهما أقل""" . (**قضية رقم** 3 **لسنة** 18 **قضائية**)	١٤٨
١٣- الحكم بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة ٣٥ من قانون رسوم الطيران المدنى ومقابل استغلال حقوق النقل الجوى وإشغال واستغلال مبانى وأراضى الموانى الجوية والمطارات الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٣، وذلك فيما نصت عليه من "وتتولى مؤسسة مصر للطيران الوكالة أو الكفالة فى هذه الحالة" (**قضية رقم** 35 **لسنة** 17 **قضائية**)	١٥٥
١٤- الحكم بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر، وذلك فيما نصت عليه من استمرار الإجارة التى عقدها المستأجر فى شأن العين التى استأجرها لمزاولة نشاط حرفى أو تجارى لصالح ورثته بعد وفاته. (**قضية رقم** 44 **لسنة** 17 **قضائية**)	١٦٣
١٥- الحكم بعدم دستورية ما تضمنته الفقرة الثالثة من المادة ٤٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١، من ألا تزيد على ثلاثة أشهر مدة الأجازة السنوية التى يجوز للعامل أن يضمها، ولو كان الحرمان من هذه الأجازة - فيما جاوز من رصيدها هذا الحد الأقصى - عائدا إلى رب العمل. (**قضية رقم** 47 **لسنة** 18 **قضائية**)	١٦٩
١٦- الحكم بعدم دستورية نص المادة الأولى من القانون رقم 521 لسنة ١٩٥٥ بتخويل وزير التعليم سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم. (**قضية رقم** 5 **لسنة** 18 **قضائية**)	١٧٤
١٧- الحكم بعدم دستورية الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٤٠ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥. (**قضية رقم** 52 **لسنة** 18 **قضائية**)	١٨٠
١٨- الحكم : أولا :بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر. ثانيا: بسقوط نص المادة 76 من هذا القانون فى مجال تطبيقها بالنسبة لاحتجاز أكثر من مسكن في البلد الواحد. (**قضية رقم** 56 **لسنة** 18 **قضائية**)	١٨٦

الموضـــوع	الصفحة
١٩- الحكم : أولا : بعدم دستورية البند١٣ من المادة الأولى من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ بفرض رسم تنمية للدولة. ثانيا : بسقوط نص المادة ١٥ من اللائحة التنفيذية الموارد المالية بقرار وزير المالية رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٦ مع الأحكام لهذا القانون الصادرة .المواد ١٦ و١٧ و١٨ و١٩ من هذه اللائحة الأخرى المرتبطة بها والتى تضمنتها (**قضية رقم** 58 **لسنة** 17 **قضائية**)	١٩٣
٢٠- الحكم بعدم دستورية نص المادة ١٥ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن الرقابة على المعادن الثمينة وذلك فيما تضمنه من النص على عدم دمغ المعادن الثمينة والمشغولات والأصناف والأحجار التى تسرى عليها مادته الأولى، إذا لم يقدم حائزها الدليل على دخولها إلى البلاد بطريق مشروع، وكذلك التحفظ عليها والتصرف فيها بمعرفة جهات الاختصاص. (**قضية رقم** 58 **لسنة** 18 **قضائية**)	٢٠٠
٢١- الحكم: أولا: بعدم دستورية ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ١٩٥ من قانون العقوبات، من معاقبة رئيس تحرير الجريدة - أو المحرر المسئول عن قسمها الذى حصل فيه النشر إذا لم يكن ثمة رئيس تحرير - بصفته فاعلا أصليا للجرائم التى ترتكب بواسطة صحيفته. ثانيا: بسقوط فقرتها الثانية .. (**قضية رقم** 59 **لسنة** 18 **قضائية**)	٢٠٧
٢٢- الحكم: أولا : (أ) بعدم دستورية ماتضمنه البند ج من المادة 21 من القرار بقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ - قبل تعديلها بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١- فى شأن الأراضى الزراعية الكائنة فى ضواحى المدن ورفعت عنها الضريبة لخروجها من نطاق الأراضى الزراعية، من تقدير قيمتها بحيث لاتقل عن مائة وخمسين جنيها للمتر المربع فى المناطق السياحية وخمسين جنيها للمتر المربع فى غيرها كحد أدنى. (ب) بعدم دستورية نظام التحرى عن القيمة الحقيقية لهذه الأراضى وتحصيل رسم تكميلى - بعد اتخاذ إجراءات الشهر - عن الزيادة التى تظهر فى هذه القيمة. ثانيا : برفض الدعوى الدستورية بالنسبة إلى الطعن على المادة ٢٦ من القرار بقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ قبل تعديلها بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١. (**قضية رقم** 65 **لسنة** 17 **قضائية**)	٢١٥
٢٣- الحكم: أولا : بعدم دستورية الفقرة الثالثة من المادة ٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر. ثانيا : بسقوط أحكام اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادرة بقرار وزير الإسكان والتعمير رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٨، وذلك فى مجال تطبيقها بالنسبة إلى تبادل الوحدات السكنية. (**قضية رقم** 71 **لسنة** 19 **قضائية**)	٢٢٤

الموضـــوع	الصفحة
٢٤- الحكم أولا :بعدم دستورية ما تضمنته المواد ٣٧ و ٣٨ و ١١٧ من قانون الجمارك الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣، من اعتبار مجرد النقص فى عدد الطرود المفرغة أو محتوياتها عما أدرج فى قائمة الشحن، قرينة على تهريبها، مستوجبا فرض الغرامة المنصوص عليها فى المادة ١١٧ من هذا القانون؛ مالم يبرر الربان أو قائد الطائرة هذا النقص. ثانيا: بعدم دستورية ما تضمنته المادة ١١٩ من ذلك القانون، من تخويل مدير الجمارك الاختصاص بفرض الغرامة المشار إليها. ثالثا: بسقوط الأحكام الأخرى التى تضمنتها النصوص المطعون عليها، والتى ترتبط بأجزائها المحكوم بعدم دستوريتها، ارتباطا لا يقبل التجزئة. (**قضية رقم** 72 **لسنة** 18 **قضائية**)	٢٣١
٢٥- الحكم : أولا: بعدم دستورية المادة ١٦٩ من لائحة الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس التى أقرها المجلس الملى العام بجلسته فى ٩ مايو ١٩٣٨، والمعمول بها اعتبارا من ٨ يوليو ١٩٣٨، وذلك فيما تضمنته من بقاء الصغير المشمول بالولاية على النفس تحت يد الولى عليه بعد بلوغ الخامسة عشرة من عمره أو بعد البلوغ الطبيعى؛ أي الواقعتين أقرب زمنا. ثانيا: بسقوط نص المادة ١٢٥ من هذه اللائحة فى مجال تطبيقها بالنسبة إلى الولاية على نفس الصغير. (**قضية رقم** 79 **لسنة** 18 **قضائية**)	٢٤٠
٢٦- الحكم: أولا: بعدم دستورية البند السادس من الفقرة الأولى من المادة ١٣ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣. ثانيا :بعدم دستورية الأصل المقرر بمقتضى المادة ١٧٢ من هذا القانون فى شأن عدم رد رسوم القيد التى تدفع للنقابة، وبسقوط الاستثناء من هذا الأصل. (**قضية رقم** 86 **لسنة** 18 **قضائية**)	٢٤٧
٢٧- الحكم بعدم دستورية المادة ١٣٩ من لائحة الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس والمعمول بها اعتباراً من ١٩٣٨ /٧/٨ فيما نصت عليه من أن تنتهي الحضانة ببلوغ الصبي سبع سنين وبلوغ الصبية تسع سنين وحينئذ يسلم الصغير إلى أبيه أو عند عدمه إلى من له الولاية على نفسه والفقرة الثانية فيما نصت عليه بأنه إذا لم يكن للصغير ولي يترك عند الحاضنة. (**القضية رقم ٧٤ لسنة ١٧ ق. جلسة ١٩٩٧/٣/١**)	٢٥٥
٢٨- الحكم: أولاً: بعدم دستورية ما تنص عليه المادة ١١ من القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن أموال أسرة محمد علي المصادرة، من عدم جواز الطعن بأي طريق في قرارات اللجنة العليا الصادرة بتأييد أو تعديل أو إلغاء قرارات اللجنة الإبتدائية المنصوص عليها في المادة العاشرة من هذا القانون، والصادر في شأن المنازعات المتعلقة بمصادرة أموال أسرة محمد علي.	٢٥٦

الموضـــوع	الصفحة
ثانياً: بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة ١٤ من القانون رقـم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن أموال أسرة محمد علي المصادرة، وذلك فيما تضمنته من عدم جواز سماع الدعاوى المتعلقة بمصادرة أموال أسرة محمد علي، ولو كان موضوعها أموال تلقاها – عن غير طريقها – أشخاص ينتمـون إليها، أو اكتسبها أشخاص من غير أفرادها. ثالثاً: بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١٤ من هذا القانون بكامـل أجزائها. رابعاً: بعدم دستورية نص المادة ١٥ من هذا القانون في مجال تطبيقهـا بالنسبة إلى أموال تمت مصادرتها، إذا كان أصحابها لا ينتمـون لأسـرة محمد علي، أو يرتبطون بها وتلقوها عن غير طريقها. (القضية رقم ١٣ لسنة ١٠ ق – جلسة ١٩٩٧/١٠/١١)	
الباب الثامن عشر **الأحكام الصادرة في عام ١٩٩٨** ١– الحكم بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١٤ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق فى المواد المدنية، وذلك فيما تضمنته من أن الطعن فى الحكم بطريق الاستئناف لايحول دون تحصيل الرسوم القضائية ممن حكم ابتدائيا بإلزامه بها. (قضية رقم 129 لسنة 18 قضائية)	٢٦١
٢– الحكم بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة ٢٧ من القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ بشأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر، وذلك فيما تضمنته من استثناء الأماكن التى حددتها، من الخضوع لزيادة الأجرة المقررة بمقتضى نص المادة ١٩ من هذا القانون؛ وبسقوط فقرتها الثانية. (قضية رقم 137 لسنة 18 قضائية)	٢٦٧
٣– الحكم بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة ٢٧ من القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ بشأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر، وذلك فيما تضمنته من استثناء الأماكن التى حددتها، من الخضوع لزيادة الأجرة المقررة بمقتضى نص المادة ١٩ من هذا القانون؛ وبسقوط فقرتها الثانية. (قضية رقم 137 لسنة 18 قضائية)	٢٧٢
٤– الحكم بعدم دستورية نص المادة ١٤ من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهى. (قضية رقم 152 لسنة 18 قضائية)	٢٧٧

الموضـــوع	الصفحة
٥- الحكم: أولا : بعدم دستورية نص المادة ٢٥ من قانون تنظيم هيئة قضايا الدولة الصادر بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣، وذلك فيما تضمنته من: (أ) أن يرأس لجنة التأديب والتظلمات رئيس الهيئة الذى طلب من وزير العدل أن يقيم الدعوى التأديبية. (ب) أن تفصل اللجنة المشار إليها فى الخصومة التأديبية ولو كان من بين أعضائها من شارك فى التحقيق أو الاتهام. ثانيا : بعدم دستورية نص الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون المشار إليه، وذلك فيما لم يتضمنه من وجوب سماع أقوال العضو فى مرحلة التحقيق. ثالثا : برفض ماعدا ذلك من الطلبات. (**قضية رقم** 162 **لسنة** 19 **قضائية**)	٢٨٣
٦- الحكم بعدم دستورية ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء نقابة المهن الفنية التطبيقية من أن يكون لمائة عضو على الأقل ممن حضروا الجمعية العمومية، الطعن فى قراراتها، وذلك بتقرير موقع عليه منهم، ومصدق على التوقيعات فيه من الجهة المختصة. (**قضية رقم** 180 **لسنة** 19 **قضائية**)	٢٨٩
٧- الحكم: أولا : بعدم دستورية ما نصت عليه المادة التاسعة من القرار بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بتعيين حد أقصى لملكية الأسرة والفرد فى الأراضى الزراعية ومافى حكمها، من أن يكون لمن تستولى الحكومة على أرضه - وفقا لأحكام هذا القانون - الحق فى تعويض نقدى يعادل سبعين مثل الضريبة العقارية الأصلية المربوطة بها الأرض فى تاريخ الاستيلاء الاعتبارى. ثانيا : بسقوط نص المادة العاشرة من هذا القرار بقانون فى مجال تطبيقها فى شأن التعويض المقدر على أساس الضريبة العقارية. (**قضية رقم** 24 **لسنة** 15 **قضائية**)	٢٩٤
٨- الحكم بعدم دستورية المادة الأولى من قانون ضريبة الأيلولة الصادر بالقانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٨٩وبسقوط باقى مواده . (**قضية رقم** 28 **لسنة** 15 **قضائية**)	٣٠١
٩- الحكم أولا : بعدم دستورية ما نصت عليه المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى، من أن يكون لمن استولت الحكومة على أرضه، وفقا لأحكام هذا القانون الحق فى تعويض يعادل عشرة أمثال القيمة الإيجارية لهذه الأرض، وأن تقدر القيمة الإيجارية بسبعة أمثال الضريبة الأصلية المربوطة بها الأرض، وبسقوط المادة ٦ من هذا المرسوم بقانون فى مجال تطبيقها فى شأن التعويض المقدر على أساس الضريبة العقارية. ثانيا : بعدم دستورية مانصت عليه المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ١٢٧ سنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعى من أن يكون لمن استولت الحكومة على أرضه تنفيذا لأحكام هذا	٣٠٨

الموضـــوع	الصفحة
القانون الحق فى تعويض يقدر وفقا للأحكام الواردة فى هذا الشأن بالمرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ المشار إليه وبمراعاة الضريبة السارية فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢، وبسقوط المادة الخامسة من هذا القرار بقانون فى مجال تطبيقها فى شأن التعويض المقدر على أساس الضريبة العقارية. (**قضية رقم** 28 **لسنة** 6 **قضائية**)	
١٠- الحكم بعدم دستورية نص الفقرة الأولى من المادة ٨٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر، وذلك فيما تضمنته من افتراض علم مؤجر المكان أو جزء منه بالعقد السابق الصادر من نائبه أو من أحد شركائه أو نائبيهم، (**قضية رقم** 29 **لسنة** 18 **قضائية**)	٣١٦
١١- الحكم بعدم دستورية قرار محافظ بنى سويف رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٠ المعدل بقراره رقم ١٠٧ لسنة. (قضية رقم 3 لسنة 19 قضائية)	٣٢١
فهرس الجزء الثالث	٣٢٥

تم بحمد الله